



مذهب المالكية في عهد الخلافة العثمانية في ليبيا دراسة تاريخية

أم السعد أحمد الماني

قسم أصول الدين، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا

Email: a.almani@sci.misuratau.edu.ly

الملخص

لما كان من تأثير ظاهر للخلافة العثمانية على شتى مناحي حياة المسلمين في بلاد الإسلام، فلا شك أن تأثيرها على دينهم الإسلامي كان واضحاً، كيف لا وهي الدولة الإسلامية التي امتدت أكثر من خمسة عقود من الزمن، وليبيا من الدول التي تأثرت كمثلها من الدول بالخلافة العثمانية، ولم يغيب الأثر الواضح على مذهبها الفقهي الذي هو على طريقة السادة المالكية.

فعزمتُ أن يكون بحثي هذا يصف حال المذهب المالكي وأبرز رجاله في ليبيا طيلة فترة الخلافة العثمانية، واعتناء المؤسسات التعليمية به في تلك الحقبة، وقد تضمن نظرة عامة حول تاريخ العثمانيين في ليبيا، ودخول المذهب المالكي إلى ليبيا، ثم أثر القضاء والفتيا بالمذهب الحنفي على المذهب المالكي في ليبيا، وبيان مكانة المذهب المالكي في ليبيا، ومدى انتشاره زمن الخلافة العثمانية، لأبرز بعدها رجال المذهب المالكي في ليبيا أثناء الوجود العثماني، ودورهم في الحفاظ عليه، وسبل ذلك الحفاظ، ومن أهمها تعليم المذهب المالكي، وأبرز المؤسسات التعليمية التي اعتنت به في ليبيا أثناء الخلافة العثمانية.

وسبب اختياري هو ما رأيته من تأثير بارز تركته الخلافة العثمانية على العالم الإسلامي وفي ليبيا بالأخص، فلا شك بأن أثرها على المذهب الفقهي الرسمي للبلاد كان كبيراً أيضاً، بالإضافة إلى أنني لم أجد من تكلم عن الموضوع بالتفصيل رغم أهميته، وقد اتبعت فيه منهجاً استقرائياً تاريخياً تحليلياً، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها أن رغم التقلبات

السياسية والاجتماعية التي حدثت أثناء فترة الحكم العثماني على ليبيا وجعل القضاء والفتيا على مذهب الأحناف لم يكن لها تأثير كبير على مكانة المذهب المالكي عند الليبيين؛ بل رأينا تمسكهم الشديد به باختلاف أطيافهم؛ كبيرهم وصغيرهم، عالمهم وأمّهم، وكان الفضل الكبير لعلمائهم.

الكلمات المفتاحية: الخلافة العثمانية، الخلافة، المالكية، المذاهب، المذهب المالكي، التعليم الديني، العثمانيين في ليبيا، تاريخ ليبيا، علماء ليبيا.

المقدمة

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على حال المذهب المالكي في ليبيا أثناء الحكم العثماني الذي استمر لأكثر من خمسة قرون، وكيف تمت المحافظة عليه، وأشهر علماء المالكية الليبيين في تلك الحقبة (1551-1911م)، واخترت هذا الموضوع بسبب ما رأيته من تأثير بارز تركته الخلافة العثمانية في العالم الإسلامي، وفي ليبيا بالأخص، فلا شك بأن أثرها في المذهب الفقهي الرسمي للبلاد الذي يحكمون به أمر دينهم وديناهم كان كبيراً أيضاً، ولأبين حال المذهب في تلك الحقبة التاريخية المهمة والمؤثرة على حاضر ليبيا بالإضافة إلى أنني لم أجد من تكلم عن هذا الموضوع رغم أهميته.

مشكلة الدراسة

وإشكالية البحث راجع في مكانة وأثر الأحوال السياسية والاجتماعية والقضاء والتعليم والفتوى وتأثيرها في الحفاظ على الهوية المالكية لأهل البلد.

أهداف الدراسة

الهدف من البحث هو إظهار صورة واضحة عن حال المذهب المالكي في ليبيا طيلة حكم العثمانيين لها، وكيف تمت المحافظة على المذهب رغم المعوقات التي حدثت طيلة هذه الفترة، وبيان أثر العلماء والتعليم وإنشاء المؤسسات التعليمية والقضاء في الحفاظ على المذهب رغم المؤثرات السياسية والاجتماعية.

أهمية الدراسة

تغطي هذه الدراسة زاوية مهمة من زوايا الفترة العثمانية لم تكن ظاهرة للعيان عن حال المذهب المالكي في تلك الفترة، وتثري الدراسات التاريخية لليبيا وتفيد الباحثين وطلاب العلم المهتمين بالتاريخ العثماني في ليبيا وتاريخ ليبيا العلمي.

المنهجية

واجهت أثناء كتابتي للبحث صعوبات أبرزها نقص المصادر المعنية بدراسة التاريخ الليبي وبالأخص تاريخها العلمي وندرتها وقدمها، أيضاً لكون هذا البحث أول بحث لي أكتبه في الجانب التاريخي.

اتبعت فيه منهجاً استقرائياً تاريخياً تحليلياً، قسمته إلى ستة مطالب:

مطلب 1: نظرة عامة حول تاريخ العثمانيين في ليبيا.

مطلب 2: دخول المذهب المالكي إلى ليبيا.

مطلب 3: أثر القضاء والفنّي بالمذهب الحنفي على المذهب المالكي في ليبيا.

مطلب 4: مكانة المذهب المالكي في ليبيا ومدى انتشاره زمن الخلافة العثمانية.

مطلب 5: أبرز رجال المذهب المالكي في ليبيا ودورهم في الحفاظ عليه أثناء الخلافة العثمانية.

مطلب 6: تعليم المذهب المالكي وأبرز مؤسساته في ليبيا أثناء الخلافة العثمانية.



المطلب الأول: نظرة عامة حول تاريخ العثمانيين في ليبيا

الفترة العثمانية الأولى (1551-1711م):

سنة 1551م، استنجد سكان طرابلس بالعثمانيين، وناشدوا الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية الدخول إلى طرابلس وإخراج فرسان القديس

يوحنا الذين كانوا يسيطرون على هذه المدينة منذ عام 1531م بعد أن سلمها الإسبان لهم الذين احتلوها سنة 1510م، فلبى العثمانيون النداء وحاصروا المدينة، وفي الـ 12 من شعبان 958 هـ الموافق لـ 15 أغسطس/اب 1551م تمكّن من فتح المدينة¹.

ترك سنان باشا مراد آغا على ولاية ليبيا تنفيذًا لأمر السلطان، وأبحر بأسطوله عائداً إلى القسطنطينية، ولكن ولايته لم تطل ليخلفه عام 1553م درغوث باشا الذي تزعم المقاومة المتكونة من الجيش العثماني وأهالي طرابلس، من تاجوراء مقرّاً للقيادة، وبعد أن تم إخراج فرسان القديس يوحنا بالكامل، أصبحت طرابلس رسمياً ولاية تابعة للدولة العثمانية تحت اسم "إيالة طرابلس الغرب" وكان عهده عهد إنشاء وعمران فانتسعت المدينة وأنشأ فيها جامعاً باسمه، وشيد القلاع والحصون لحماية البلاد².

وهكذا بدأت تظهر خريطة ليبيا الموحدة في العهد العثماني، المؤلفة من: ولاية طرابلس، وبرقة، وفزان، واستطاع الحكم العثماني في ليبيا أن يثبت السيادة على الأرض الليبية المتحدة، وظل الوجود العثماني يتحدى القوى الأوروبية القائمة على الساحل الآخر من البحر الأبيض المتوسط ردحاً من الزمن.

الفترة القرمانيّة (1711-1835م):

بدأت هذه الفترة منذ أن أمن أحمد القرماني الحصول على فرمان من السلطان أحمد الثالث معترفاً به حاكماً على ليبيا، ومقلداً إياه لقب باشا يوم الخميس 13 جمادى الآخرة سنة 1123 هـ/1711م، ومنحه قدراً كبيراً من الحكم الذاتي واستمر حكمه حتى انهيار العهد القرماني في ليبيا فيما عدا مدة قصيرة عندما استولى علي برغل 1793-1795م.

⁽¹⁾ ينظر تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، ص: 26.

⁽²⁾ ينظر طرابلس الغرب بين الماضي والحاضر، ص: 92.

وفي أيام حكم علي باشا ابن أحمد باشا بدأ الحكم القرمانلي في التدهور، ووقع الخلاف بين أولاد علي باشا، واستمر حكم سلالة أحمد قرمانلي حتى عام 1835م.¹

الفترة العثمانية الثانية (1835-1911م):

تولى حكم ليبيا في هذه الفترة اثنان وثلاثون والياً، استطاعت من خلالها الدولة العثمانية أن تمارس السيطرة المباشرة على هذا القطر. أدخل العثمانيون في حقبة حكمهم 1835 الى 1911م تغييرات عميقة على طرابلس ليبيا، واستمر العثمانيون في حكم طرابلس و برقة حتى مجيء الاحتلال الإيطالي عام 1911م و انسحاب العثمانيين من ليبيا سنة 1912م.²



المطلب الثاني: دخول المذهب المالكي إلى ليبيا

رحل إلى الإمام مالك صاحب المذهب المشهور الذي طبقت شهرته الأفاق، وجاءه الناس من كل مكان من بينهم عدد من طلاب العلم من الغرب الإسلامي، وبعد الجلوس عند الإمام والنهل من علمه، عادوا إلى أوطانهم محمّلين بفقهِ إمام المدينة، وعلى أيديهم انتشر، وأصبح تلاميذ الإمام أساتذة يعلمون الناس فقه الإمام واجتهاداته ومنهجه في استنباط الأحكام، إلى جانب ذلك جلبوا معهم كتاب الإمام مالك المشهور "الموطأ"، وهو كتاب حديث وفقه، وبدأوا في تعليمه ونشره في الغرب الإسلامي.

ولهؤلاء الطلبة الدور الريادي والفضل في إدخال المذهب إلى إفريقيا وليبيا بالأخص، ومن أبرزهم من هذه البلاد:

1) علي بن زياد العبسي الطرابلسي:

ولد بطرابلس. ثم سافر إلى تونس. ومنها إلى الحجاز، حيث سمع من الإمام مالك الموطأ، وأخذ عنه أقواله، بل وناقشه في أصوله. رجع ابن زياد إلى

⁽¹⁾ ينظر نفاحات النسرین والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، ص: 44.

⁽²⁾ مقال كيف حكم العثمانيون ليبيا لأكثر من 3 قرون، عائد عميرة.

القيروان، وجلس للتدريس هناك، وكثر تلاميذه، واشتهر أمره، وكاد أن يمتحن بالقضاء، ولكنه امتنع، وسافر على إثر ذلك إلى تونس. واجتمع إليه الناس. وكان ملاذهم، بل كانت الأسئلة تأتيه من القيروان، وأشهر تلاميذه: سحنون بن سعيد التنوخي¹. كما أكدت كتب التراجم أنه أول من أدخل الفقه المالكي إلى المغرب²، وأول من أدخل الموطأ إلى إفريقية، وهو أول من فسر للمغاربة قول مالك، ولم يكونوا يعرفونه، وهو معلم سحنون الفقه. توفي علي بن زياد سنة 183 هـ³.

(2) أبو سلمان محمد بن معاوية الحضرمي الطرابلسي:

من أصحاب مالك. سمع منه ومن أبي معمر والليث بن سعد. مشهور ثقة. سمع من مالك الموطأ⁴.

(3) محمد بن ربيعة الحضرمي الطرابلسي:

روى عن مالك، وأبي معمر، وابن أبي حازم، وإبراهيم بن يحيى، وابن لهيعة. قال أبو علي بن البصري: محمد بن معاوية أعلم من محمد بن ربيعة الحضرمي⁵.

وكما يذكر الدكتور حمزة أبو فارس أن هذين الأخيرين لا يعرف عنهما إلا تلك الكلمات اليسيرة التي قالها أبو العرب في طبقاته وكررها القاضي عياض في مداركه.

(1) طبقات أبي العرب، ص: 220.

(2) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، 81/3.

(3) المصدر نفسه، 84/3.

(4) أضواء على جوانب من حياة ليبيا العلمية، ص: 19. حمزة أبو فارس.

(5) المدرسة الفقهية المالكية في ليبيا خلال القرون الأولى للهجرة. حمزة أبو فارس. مجلة الموافقات/ العدد الثاني، 1993م.

* قاضي القضاة هو منصب ديني وديني إسلامي ابتكر خلال العصر العباسي أيام خلافة هارون الرشيد بعد أن ظهرت الحاجة الملحة إلى فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية بعد أن ازدهرت الدولة الإسلامية وتنوعت مرافقها وتوسعت وصارت الحاجة ملحة أن يتولى كل شخص في الدولة مناصبا إداريا مستقلا عن غيره من المناصب، كي يقوم بواجبه على أكمل وجه (عصام محمد، قاضي القضاة في الإسلام، دار النهضة، بيروت، لبنان (د.ت)).



المطلب الثالث: أثر القضاء والفتيا بالمذهب الحنفي على المذهب المالكي

في ليبيا

استبدل العثمانيون نظام قاضي القضاة* بنظام مشيخة الإسلام، كنظام من النظم التي ستقوم عليها هذه الدولة، ومنصب شيخ الإسلام يعد أحد أهم منصبين من مناصب الهيئة العلمية في الدولة، وأول من تلقب به هو شمس الدين الفناري 828 هـ/1425م زمن السلطان مراد الثاني، وقد ازدادت أهمية هذا المنصب على بدايات القرن السادس عشر الميلادي.

وكان من اختصاصاتهم تعيين المفتين، وإدارة مناصب التدريس والقضاة العالمية، وكان لشيخ الإسلام مرتبة دينية عالية، فهو يعلن قرار الحرب ويقرر عزل السلاطين لانحرافهم عن تطبيق الشريعة، ودوره كبير في تسوية الأزمات السياسية الداخلية¹.

لم يكن اعتناق الدولة العثمانية للمذهب الحنفي، وجعله المذهب الرسمي للبلاد مفاجئاً؛ بل سبقته مقدمات مهدت لهذا الأمر، أهمها أن الدول التركية السابقة كانت قد اعتمدت هذا المذهب، فقد كان السلاجقة منذ عهد طغرل بكه يختارون القضاة في الغالب من المذهب الحنفي.

ويرجع سبب اتخاذ الدولة العثمانية المذهب الحنفي إلى:

- أن المذهب الحنفي كان له حضور بالمناطق التي قدم منها العثمانيون.
 - كان المذهب المعتمد من قبل العباسيين، والحكومات التي خلفتهم.
 - ملائمة الأحكام الحنفية لدولة تضم مختلف الأديان والمذاهب.
 - تبني المذهب جواز تولي الخلافة من غير قریش.
- استطاعت الدولة العثمانية في أوج اتساعها أن تُخضع تحت سلطانتها من الجانب الإفريقي، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر.

¹ دور الدولة العثمانية في نشر المذهب الحنفي في أفريقيا، ص: 101. بدر فراج.

إن ليبيا منذ الفتح الإسلامي حتى اليوم تغيرت عليها المذاهب الإسلامية وتعددت حتى استقرت على المذهب المالكي، مذهباً رسمياً للدولة مع وجود بعض المذاهب الأخرى كأقليات توارثت مذهبها أو فكر جديد دخل حديثاً وبدأ ينتشر، فخلال العهود الأولى للفتح الإسلامي كان المذهب المالكي هو المذهب السائد للمستقرين من العرب بينما انتشر خلال القرن الثاني الهجري المذهب الإباضي بين السكان الليبيين من البربر بالمناطق التي وُجدوا بها، وفي القرن الرابع الهجري فرض ظهور الدولة الفاطمية في المهديّة المذهب الشيعي على السكان بسبب التبعية السياسية للفاطميين، وانتهى وجود المذهب في منتصف القرن الخامس الهجري، وعادت المالكية لليبيا حتى منتصف القرن السادس عشر الميلادي مع بداية العهد العثماني الأول الذي قدم بالمذهب الحنفي الذي كان السائد في الدولة العثمانية، وانتشر هذا المذهب بشكل ضيق في المدن الكبرى، وخصوصاً طرابلس سواء بالتوارث أو بالتشيع لهذا المذهب¹.

ويمكن ملاحظة آثار هذه المذاهب في المساجد القديمة بمدينة طرابلس، فمثلاً البساطة الواضحة في جامع الناقة والذي يخلو من الزخارف والنحت وهو ما يعكس فلسفة الفكر المالكي، والثراء الفني الذي يزخر به جامع قرجي أو أحمد باشا في النحت والنقش والزخرف وجمال الأعمدة والذي يعكس فلسفة المذهب الحنفي².

أما النظام القضائي في ليبيا، فقد كان هناك قاضيان، أحدهما حنفي المذهب من الأتراك، يصدر قرار تعيينه من دار الخلافة، أما الثاني فيعين من قبل الباشا بدون الرجوع إلى دار الخلافة على أن يكون من أهل البلاد ومالكي المذهب، حيث إن أغلب السكان يتبعون المذهب المالكي³.

⁽¹⁾ دور الدولة العثمانية في نشر المذهب الحنفي في إفريقيا، ص: 111. بدر فراج.

⁽²⁾ المصدر السابق، ص: 112.

⁽³⁾ تاريخ الفتح العربي في ليبيا، الطاهر الزاوي، ص: 106.

أما المفتي فلا شأن له بممارسة القضاء الشرعي، ويعتبر الزعيم الروحي ومفسر القرآن ويقوم بفحص بعض الأحكام للتحقق من مدى مطابقتها لأحكام القرآن¹.

ويخص عمل القاضيين بالفصل في القضايا المتعلقة بالملكية، والإرث، والأحوال الشخصية كالزواج والطلاق².

وكما تذكر الدكتورة عفاف عيسى بأنه يتضح من إحدى الوثائق المحفوظة في دار المحفوظات التاريخية بطرابلس الغرب؛ أن القاضي الحنفي يعتبر قاضي المدينة الأول، والمسؤول عن بقية القضاة في جميع مدن الإيالة*، وإن من حقه تعيينهم وكذلك عزلهم³.

أن الدولة العثمانية إنما هي دولة سننية تدين بمذهب سني وهو المذهب الحنفي، ومن جانب آخر مهم هو معرفة المناطق التي كان بها نفوذ عثماني في إفريقيا والمناطق الأخرى التي كان يضعف فيها هذا النفوذ، إذ من خلال دراسة المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية ومدى انتشار المذهب الحنفي في تلك المناطق نستطيع أن نقيم مدى نفوذ العثمانيين في تلك المناطق، وهذا ما يتضح لنا من خلال البحث، وهو أن مصر والسودان كانتا أكثر استجابة للمذهب الحنفي عن تونس والجزائر وليبيا.

ويدل على أن القضاء استمر على المذهب المالكي رغم دخول المذهب الحنفي للبلاد الوثيقة⁴ التي ذكرت قاضي طرابلس الغرب عبدالرحمن البوصيري يفتي للسيدة زينب هانم ابنة شيخه وأستاذه محمد كامل أفندي بن مصطفى بن محمود المفتي الأسبق في طرابلس الغرب أثناء حضورها للمحكمة لوقف عقار

(1) ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، فرانكو كورو، ص: 33.

(2) انظر ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، فرانكو كورو، ص: 33.

* أكبر التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية. فقد كانت الدولة مقسمة إدارياً إلى أياالات، والأياالات إلى سناجق، والسناجق إلى أقضية والأقضية إلى نواح والنواحي إلى قرى.

(3) المرأة في المجتمع الليبي خلال العصر العثماني الثاني، ص: 31.

(4) نشرت في مجلة الوثائق والمخطوطات، الصادرة من مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، العدد الأول، السنة الأولى، 1986م

مملوك لها، وبعد الانتهاء من ذكر العقارات المطلوب وقفها، جاء في الوثيقة (وقفت ذلك على نفسها مدة حياتها على مذهب من يرى ذلك)، وهنا يجدر بنا أن نتوقف عند هذه العبارة، لماذا ذكر الشيخ عبارة على مذهب من يرى ذلك؟ ولم يذكر أن هذا الوقف وفق الشريعة الإسلامية، أو لأحكام الشرع الحنيف؟ لأنه قد اختلف الفقهاء تبعاً لاختلافهم من حيث المقصود بحبس العين هل تخرج عن ملك الواقف أو لا؟ وهل هذا التصرف من الواقف يعتبر لازماً بحيث لا يملك العدول عنه أم هو غير لازم؟ ويصح أن يرجع عنه متى شاء. فذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار العين محبوسة عن التصرفات الناقلة للملكية مع بقائها على ملك الواقف، وأيلولة منفعتها لجهات البر، واعتبار هذا التصرف لازماً بمجرد النطق به، ولا يجوز الرجوع عنه، ويرى آخرون انتقال ملكية العين الموقوفة وجعلها على حكم ملك الله تعالى، والتصدق بريعتها لجهات البر، في حين أن غيرهم اعتبرها حبساً على ملك الواقف مع عدم جواز التصرف فيها بكل أنواع التصرفات.

ويرى فقهاء آخرون حبس العين عن التصرف فيها مع انتقال ملكيتها إلى الموقوف عليهم ملكة ناقصة، لذلك فإن الحجة التي نتناولها بالدراسة هي عبارة عن تعديل لحجة وقف سابق جعلته الواقفة حبسة على نفسها أولاً، وعلى غيرها من أقربائها بعد وفاتها إلى أن ينتهي لبيت الله الحرام، وجعلت لنفسها حق الرجوع عن هذا الوقف متى شاءت.

وهذا يوافق آراء بعض الفقهاء دون بعضهم الآخر، لذلك نص الشيخ رحمه الله في حجة الوقف بعبارة: على مذهب من يرى ذلك، ويكون الوقف في هذه الحالة مطابقاً للمذهب الحنفي الذي يجيز الوقف على النفس والرجوع عن الوقف. وفي اعتقادي أن الشيخ عبد الرحمن البوصيري مالكي المذهب وإلا لما كتب هذه العبارة، أما المرأة فقد اتبعت مذهب والدها الشيخ محمد كامل بن مصطفى، وهو من أكبر علماء الحنفية في ليبيا.¹

¹ انظر تراجم لبيبة، د. جمعة الزريقي، ص: 112.

وهذا يدل على أن الإفتاء على المذهب المالكي لم يتأثر كثيراً رغم إدخال المذهب الحنفي على البلاد.



المطلب الرابع: مكانة المذهب المالكي في ليبيا ومدى انتشاره

زمن الخلافة العثمانية

كما ذكرنا سابقاً أن تاريخ المذهب المالكي في ليبيا متجذر منذ القرون الهجرية الأولى، فاستقر وترسخ عند الليبيين وحافظوا عليه وتعهده بالتعليم والتدريس والتبليغ والإفتاء جيلاً بعد جيل، وبرز منهم العلماء والمفتون والأئمة الراسخين في المذهب، وكان عليه علمهم وعملهم سواء بين فئة طلاب العلم أو العامة في أمور حياتهم على اختلافها.

ومما ساعد في ترسيخه طبيعة أهل البلد المنغلقة على أنفسهم والمحافضة على أساليب التعليم المتوارثة منذ فتح الإسلام لها ودخول المذهب إليها، وهي -كما سيأتي ذكره بالتفصيل- حلق العلم في المساجد والزوايا والمدارس الدينية بأنواعها.

أيضاً نبوغ علماء وفقهاء ألفوا في المذهب وأضافوا إليه وصقلوه وعلموه، فانتشر بين أهلهم كبيرهم وصغيرهم، عالمهم وأمهم، فلم يكن تأثير تبني الدولة العثمانية للمذهب الحنفي بالشيء الكبير، بالإضافة لما تركه الولاة العثمانيون من مساحة خاصة وحرية اختيار المذهب والفتوى وتوفير مفتين مالكيين حين سيطروا على الحكم في البلاد، فكانت هناك حرية مذهبية سمحت للناس بالتمسك بمذهبهم.



المطلب الخامس: أبرز رجال المذهب المالكي في ليبيا ودورهم في الحفاظ

عليه أثناء الخلافة العثمانية

1) الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن أحمد التاجوري:

العالم الفلكي الشهير، له مؤلفات كثيرة في هذا المجال، وقصته مع قبلة جامع القرويين بفاس مشهورة، توفى عام 960 هـ¹، واحد من أعظم علماء المواقيت والفلك في زمانه، ولد في تاجورا وتعلم فيها، ثم تنقل في مختلف البلدان وأتقن الفقه والحديث والجغرافيا والفلك، سافر إلى بلدان أوروبية وتعلم لغاتهم، ألف عشرات الكتب حول المواقيت والنجوم والإسطرلابات والبوصلة والشهور والفصول والفقع وغيرها ولا تزال مخطوطاتها محفوظة في مكتبات الأزهر ومشيجن وهارفرد وتمبوكتو وغيرها.

توفي سنة 960هـ/1552م، يقول عنه بدر الدين القرافي في كتابه توشيح

الديباج:

"التاجوري، عبد الرحمن ابن محمد بن أحمد العالم العامل الناسك، الجامع بين الحقيقة والطريقة، دخل بلاد الروم وعرف لغتهم، ولا يتكلم بها إلا في ضرورة، وكان إمام الزمان على الإطلاق في علم الميقات، وكان من الصلاح والتقوى في مكان مكان²."

2) الشيخ محمد بن علي الخروبي الطرابلسي:

العالم الكبير، له مؤلفات في العقيدة والتفسير والتراجم وغيرها، المتوفى بالجزائر عام 963 هـ، الشيخ الورع العالم المفضل أبو عبد الله محمد بن علي الخروبي الطرابلسي المولود بقرقارش بضواحي طرابلس، ويوصف أحيانا الخروبي الصغير للتفريق بينه وبين والده، ويغلب على الظن أن ولادته كانت سنة 888

⁽¹⁾ مقال المذهب المالكي، نشأته وانتشاره في شمال إفريقيا، د.جمعة الزريقي.

⁽²⁾ مجلة تاريخ ليبيا.

هـ وكان والده الشيخ علي الخروبي من علماء البلاد الأفذاذ الذين جمعوا بين غزارة العلم وصالح العمل.

طلبه العلم: بدأ حياته التعليمية بالتوجه إلى الكتاب لقراءة القرآن الكريم كعادة من عايشوه أو سبقوه في مجال التعليم فالكتاب يعتبر عند الأقدمين بمثابة المرحلة الابتدائية من الدراسة والتعليم، ثم لازم بعض علماء البلاد الأصليين وغيرهم كوالده الذي كان وقتها محط الأنظار وقبله طلاب العلم والمعرفة، ولازم الشيخ أحمد الزروق وأخذ عنه¹.

(3) الشيخ أحمد بن محمد المكني:

مفتي طرابلس المتوفى عام 1100 هـ، والعالم الجليل الشيخ محمد المكني الذي التقى الإمام اليوسي لم يكن شخصا عادياً، فهو من أسرة عالمة، جده كان مفتياً، فلا غرو أن يكون مثل آبائه، قد تربي في بيت علم به خزانة علمية يقول عنها العياشي إنها من أكبر المكتبات في البلد، يضاف إلى ذلك النخبة من العلماء والفقهاء ممن كانت تزدهر بهم مدينة طرابلس، والذين ذكرهم العياشي وابن ناصر الدرعي، وهو من شيوخ اليوسي، وهؤلاء العلماء كانوا يتسابقون فيما يبدو على العلماء الوافدين إلى طرابلس وبيالغون في إكرامهم، رغبة في إقراء الضيف والاحتكاك بالعلماء لزيادة الفائدة، إذ يتم في هذه اللقاءات عادة عرض المسائل الفقهية وتبادل الكتب والنسخ منها، ومعرفة ما يدور في الأقطار الإسلامية الأخرى، ناهيك عن تكوين العلاقات والصدقات، وما يحدث فيها من تبادل الرسائل الإخوانية².

(4) الشيخ محمد بن محمد بن مقل:

من أعلام مدينة طرابلس لم يفصح لنا عن شيء من أخباره أو آثاره. وبالرجوع للبحث في مصادر أخرى يطالعنا أحمد النائب الأنصاري في كتابه: "المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب" بترجمة قصيرة عن الشيخ: محمد بن مقل، يقول فيها: "ولد بطرابلس عام: 1054 هـ ونشأ بها، وقرأ العلوم عن

⁽¹⁾ تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ص: 498.

⁽²⁾ انظر تراجم ليبية، ص: 101، د. جمعة الزريقي.

مشايخ عصره، واشتهر بالفضل والذكاء، وجودة الطبع، وحسين الشعر والفصاحة في النظم والنثر، وكان أحد الأئمة المبرزين المتبحرين في العربية¹، وتميز بفتاواه الجيدة واجتهاداته في الفقه من خلالها وكان مفتي طرابلس، توفى عام 1101 هـ².

5) الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري:

هو الشيخ الفقيه عبد السلام بن عثمان بن عز الدين بن عبد الوهاب بن الشيخ عبد السلام الأسمر، وقد اشتهر باسم الشيخ عبد السلام العالم التاجوري، ولد في إحدى قرى مدينة تاجوراء سنة 1058 هـ توفى عام 1139 هـ، تتلمذ على بعض الشيوخ من معلمي القرآن الكريم و اللغة العربية في تاجوراء، منهم الشيخ عبد الله الحمروشي، والشيخ محمد عربي، وبعد حصوله على قسط وافر من التعليم انتقل إلى مدينة طرابلس سنة 1074 هـ الموافق 1664م، وفيها تلقى العلم على الشيخ أحمد المكي مفتي طرابلس الغرب، والشيخ محمد بن مقيل مفتي طرابلس وعلى غيرهما من علماء طرابلس و تاجوراء، ثم التحق بزاوية سيدي سالم المشاط حيث تلقى العلم على الشيخ أبي راوي بن محمد الدوفاني بن عمران بن عبد السلام الأسمر، كما درس على الشيخ على الفرجاني، وهو من علماء تونس، وعلى غيره من العلماء الذين ترجم لهم في كتابه فتح العليم حيث ذكر جميع شيوخه والعلماء الذين تلقى عنهم.

أثرى المكتبة العلمية الليبية ب: كتاب تذييل المعيار، كتاب في النوازل والفتوى، كتاب شرح على مختصر خليل، كتاب فتح العليم³.

6) الشيخ عبد الرحمن البوصيري:

ولد الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بن أبي القاسم بن محمد بن عثمان الأخصري البوصيري في مدينة غدامس يوم 22 من ذي القعدة سنة 1258 هـ، حفظ القرآن وتلقى مبادئ العربية والدروس الدينية على شيوخ بلده، وفي سنة

¹ المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، ص: 511.

² مقال المذهب المالكي، نشأته وانتشاره في شمال إفريقيا، د.جمعة الزريقي.

³ كتاب تذييل المعيار، تحقيق: د. جمعة الزريقي، ص: 7.

1278 هـ انتقل مع والده إلى مدينة طرابلس، فأخذ في إكمال دراسته على شيخو عصره، ولزم شيخه محمد كامل بن مصطفى في الدروس والمطالعة ومراجعة الفتاوى، تردد على تونس، وسافر إلى مصر والأستانة للتجارة وطلب العلم، وكان شغوفاً باقتناء الكتب، تولى التدريس وتخرج على يديه جماعة كثيرة من أهل العلم، تولى الوظائف العامة مثل سجلات العقود ورئاسة كتبة المحكمة الشرعية والقضاء له مؤلفات في مختلف العلوم، منها فاكهة اللب المصون على الجواهر المكنون، والدر المجنية من حديث خير البرية على الجامع الصغير للإمام السيوطي، ونزهة الثقلين في رياض إمام الصالحين، والجواهر الزكية في مصطلح حديث خير البرية، وشرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث، ومبتكرات اللآلئ والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر. وتوفي هذا العالم رحمه الله في مدينة طرابلس يوم الجمعة الخامس عشر من المحرم سنة 1354 هـ الموافق 19 إبريل سنة 1935 م.

برز الشيخ في علم الشروط والسجلات أو علم التوثيق، هذا العلم الذي يبحث في كيفية إثبات العقود والتصرفات والالتزامات ونحوها في الحجج والسجلات والمكاتبات التي تتم في المعاملات على وجه يصح الاحتجاج بها. وعلم الشروط والسجلات يستمد أحكامه من علم الفقه¹.

(7) الشيخ محمد بن محمد بن عامر:

مؤلف كتاب ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية، ولد بمصر سنة 1834 م وتوفي ببغازي 1922 م/1381 هـ، كان عضواً في مجلس الإدارة زمن الحكم العثماني، وله مواقف كثيرة في الدفاع عن مواطنيه لما وقع الاحتلال الطلياني وصار قاضياً، كانت مهمته الجمع بين السياسة والدين وله مواقف مشهورة من الاحتلال الطلياني ويرجع إليه الفضل في إنشاء الجمعية الخيرية الإسلامية لحفظ البنات المسلمات زمن الحرب العالمية الأولى لإنقاذهن من براثن الجوع والفساد عند حدوث المجاعة في برقة².

⁽¹⁾ انظر تراجم ليبية، د. جمعة الزريقي، ص: 109.

⁽²⁾ مقال المذهب المالكي، نشأته وانتشاره في شمال إفريقيا، د. جمعة الزريقي.

هذا قليل من كثير من علماء ليبيا الذين أسهموا في خدمة المذهب المالكي، فكانوا بحق من أعلام هذا المذهب وفقهائه.



المطلب السادس: تعليم المذهب المالكي وأبرز مؤسساته في ليبيا أثناء

الخلافة العثمانية

تميز الحكم العثماني في المناطق التي أخضعها الأتراك العثمانيون لسيطرتهم، ومنها البلاد العربية، بكونه حكما عسكريا وسياسيا تنصب اهتماماته على جباية الضرائب، وحماية هذه المناطق من الاعتداءات والأطماع الخارجية لضمان بقائها في قبضته، والعمل على استتباب الأمن الداخلي أحيانا حينما يتعرض وجود الدولة العثمانية فيها للخطر بسبب تمردات القبائل أو ثورات الزعماء المحليين، أو تهديد الأتقياء وقطاع الطرق أو غيرها من الأسباب.

كما أبقى الحكم العثماني على نظام القضاء الشرعي، الذي عرفته الحكومة الإسلامية منذ عصرها الأول، للفصل بين المتخصصين حينما يلجؤون إليه، وهو عمل يصب أيضا في صالح قضية الأمن والاستقرار، ولم تتجاوز مهام الحكم عند العثمانيين غالبا نطاق الضرائب والأمن والقضاء؛ لأنهم اعتبروا أن الأمور الأخرى كالتعليم والصحة وغيرهما من الخدمات العامة خارجة عن نطاق واجباتهم، فتركوا التعليم، كما كان من قبل، للأفراد الذين يمتنون تعليم الأطفال في الكتاتيب، ولعلماء الدين وحلقات دراساتهم التي كانت تجري في المساجد أو المدارس الدينية لعلوم الدين واللغة العربية.

ولكن الدولة العثمانية بدأت إبان حركة الإصلاحات وفي أعقابها، ومنذ بواكير تلك الحركة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، بنشر التعليم وتأسيس المدارس العسكرية ثم المدارس المدنية الحديثة، وارتبطت أهداف التعليم والسياسة

التي اتبعتها العثمانيون بشأنه في عاصمتهم وفي الولايات التابعة لها، ومنها ولاية طرابلس الغرب، بمجمل أهداف حركة الإصلاحات تلك ودوافعها واتجاهاتها¹.
نظام التعليم في ليبيا أثناء الحكم العثماني، كان مظهراً من مظاهر الحركة الفكرية فقد تميز أواخر العصر العثماني بظهور التعليم المنظم إضافة إلى وجود التعليم التقليدي، وسأتناول هذا الجانب من خلال الآتي:

نظام التعليم الديني:

أقصد هنا بالتعليم الديني ذلك النوع من التعليم القديم الذي يجري في الكتاتيب والمساجد والزوايا، ويمكن أن نطلق عليه عامة التعليم الديني، وكان يتضمن ما يلي:

أ) الكتاتيب:

الكتاتيب جمع كتّاب، والكتاتيب غالباً ما تكون حجرة أو أكثر ملحقة بالمسجد، أو منفصلة عنه، وتوجد في المدن، والبوادي، والأرياف، ولكنها كانت بشكل أكثر في المدن وضواحيها². انتشرت الكتاتيب في سائر أنحاء ليبيا أثناء فترة الحكم العثماني لدورها الكبير في تحفيظ القرآن الكريم وأصول الشريعة وتعليم النشء مبادئ القراءة والكتابة، ومبادئ النحو وعلم العروض.

ب) المساجد:

إضافة إلى إقامة الصلاة تقوم المساجد بتكملة دورها الديني وذلك بتعليم العباد أصول الدين والفقهاء المالكي، وتحفيظ القرآن الكريم، وبتعليم النشء خاصة، والكبار عامة مبادئ القراءة والكتابة، ومبادئ النحو والإملاء وعلم العروض عن طريق فقهاء وأئمة ومعلمين داخل المساجد، حيث يجلس الطلاب في شكل حلقات كبيرة يتعلمون تلك العلوم بطريقة تقليدية³.

⁽¹⁾ السياسة التعليمية العثمانية وانعكاسها على ولاية طرابلس الغرب، مجلة جامعة الملك سعود، ص: 55. جميل النجار.

⁽²⁾ ملامح الحياة الفكرية والثقافية في ليبيا أواخر الحكم العثماني، مجلة الجامعة، ص: 120. مسعود عبد الله مسعود.

⁽³⁾ المصدر السابق، ص: 121.

من أهم المساجد في العهد القرمانلي:

- مسجد أحمد باشا.
- مسجد يوسف باشا.
- مسجد محمد الماعزي.

ومن أهم المواد التي درست في هذه المساجد القرآن الكريم، والتفسير، والفقہ المالكي، وكتاب الموطأ الذي يدرسه الشيخ محمد الرمشاني 1211هـ/1796م¹

الزوايا:

أما تعليم الزوايا فيعتبر أرفع درجة من التعليم في الكتاب وأقل درجة من تعليم المدارس، ومن أهم الزوايا التي كان لها دور كبير في الحياة العلمية وتعليم الفقہ المالكي في العهد القرمانلي:

- زاوية الشيخ عطية بطرابلس.
- زاوية الشيخ يعقوب والزاوية الكبيرة.
- زاوية الشيخ أحمد الزروق بمصراتة.
- زاوية الشيخ عبدالسلام الأسمر بزليتن.
- زاوية الشيخ الدوكالي بمسلاتة.

وغيرها العديد من الزوايا التي أسهمت في تعليم المذهب المالكي. وعلى الرغم من اختلافها في المواقع وتسمياتها وفترات تأسيسها إلا أنها اشتركت مع بعضها في أنها منارات دينية وعلمية واجتماعية حافظت لعلوم الدين من بينها الفقہ المالكي².

⁽¹⁾ سياسة حكام الأسرة القرمانلية وأثرها في ظهور وتطور الحياة العلمية في إيالة طرابلس الغرب، ص: 18. أ.د. محمد الهادي أبو عجيبة.

⁽²⁾ المصدر السابق، ص: 20.

المدارس:

أنشئت في العهد العثماني عدة مدارس أهمها مدرسة مراد باشا في تاجوراء، ومدرسة درغوت باشا، ومدرسة عثمان الساقزلي وهي مدارس دينية مناهجها شرح القرآن وأصول الفقه والأحكام على المذهب المالكي.

أما المدارس التي أنشئت في العهد القرمانلي:

- مدرسة أحمد باشا القرمانلي.
- مدرسة مصطفى خوجة.
- مدرسة مصطفى قرجي.
- مدرسة القائد عمورة¹.

ومن أبرز المدارس في العهد العثماني التي كان لها الأثر الكبير في

إنشاء علماء مالكيين ليبيين:

مدرسة عثمان باشا المالكية:

أسست المدرسة سنة 1064هـ الموافق 1654م، وتقع بزنفة درغوت باشا، بحي باب البحر في المدينة القديمة، بالعاصمة الليبية طرابلس، وسميت باسم مؤسسها عثمان باشا الساقزلي، وهو وإلى طرابلس الغرب آنذاك أثناء فترة الخلافة العثمانية، حيث كانت ليبيا منضوية تحتها.

ويعتبر تأسيس هذه المدرسة في العهد العثماني الأول تجديدًا واستمرارًا لتدريس العلوم الإسلامية في طرابلس بعد تدمير الإسبان وفرسان القديس يوحنا لكل المرافق الحيوية للمدينة، بما في ذلك المدارس الشرعية العتيقة مثل المدرسة المستنصرية التي أسسها ابن أبي الدنيا، والتي كانت بدورها استمرارًا لتدريس العلوم الإسلامية منذ أدخل علي بن زياد الطرابلسي تلميذ الإمام مالك كتاب الموطأ إلى المغرب الإسلامي.

تظهر أهمية مدرسة عثمان باشا من خلال محافظتها حتى وقت قريب على التعليم الديني وفق نظام الحلقات في مختلف العلوم الإسلامية بشكل

⁽¹⁾ المصدر السابق، ص: 22.

منتظم، كما أن المدرسين الذين تعاقبوا على التدريس فيها كانوا من أهم علماء ليبيا الذين تخرجوا على الرعيل الأول، مما أضفى عليها طابع العراقة، وعلى الرغم من صغر المدرسة إلا أنها استطاعت أن تحافظ على الموروث العلمي والثقافي الإسلامي لطرابلس، وأن تنقله عبر الأجيال على الطريقة المغاربية الطرابلسية بكل ما يعنيه ذلك من أصالة تاريخ المدينة وعلو قدر علمائها.

يتلخّصُ منهج المدرسة في تدريس علوم الشريعة الإسلامية؛ العقيدة والفقه والحديث واللغة العربية، وآداب البحث والمناظرة، والآداب الإسلامية العامة، ويجمع منهج المدرسة بين علمي الرواية والدراية بتدريس الحديث النبوي والفقه المالكي الأصيل.

ولا يزال تدريس هذه العلوم يعتمد على طريقة التلقين وتحمل العلم الشرعي بالسند المتصل، الأمر الذي ميّز هذه المدرسة العريقة عن غيرها من المدارس الدينية الأخرى.

أسانيدها وأبرز أعلامها:

ومما زاد في أهميّة هذه المدرسة وعراقتها العلميّة والتاريخيّة أنّها تجمع أسانيد الأئمّة الإسلاميّة قاطبة، حيث اعتنى علماء طرابلس بالرواية منذ القدم، وأقرب هذه الأسانيد - مثلاً - الأسانيد التي اجتمعت من خلال العلامة مجدد المدرسة في العصر الحديث الشيخ محمد كامل بن مصطفى (ت 1314هـ) مفتي طرابلس الغرب الذي قام بتدريس العلوم الشرعية مطلع القرن العشرين بمروياته عن أكابر علماء الأمة في عصره.

كما جمعت المدرسة بين أسانيد المناطق الليبية المحيطة بطرابلس مثل أسانيد الشيخ محمد الأمين العالم من شط الهنشير، وأسانيد الشيخ علي الغرياني من تاجوراء، وأسانيد الشيخ أحمد أبو طبل من بني وليد، وأسانيد الشيخ محمد ظافر المدني من مصراتة التي تتصل بأسانيد الشيخ أحمد زروق¹.

¹ مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

من أعلام المدرسة

وقد خرجت هذه المدرسة عدد من العلماء الكبار الذين أسهموا في تسلسل العلم الشرعي المعنعن في المدرسة ونشر الفقه المالكي حتى يومنا هذا من خلال تلاميذ الشيخ محمد كامل بن مصطفى من أمثال العلماء المشايخ: إبراهيم مصطفى باكير -مفتي طرابلس-، وأحمد البكباك، وأحمد الشارف، وأحمد شقرون، وأحمد بن عبد السلام، وأحمد بن عبد العال، وأحمد الفقيه حسن (الجد)، وأحمد بن محمود، وسالم بن المبروك الورشفاني، وعبد الرحمن البوصيري -مفتي طرابلس-، وعبد الله أبو قرين، وعلي عياد، وقدور أفندي، ومحمد البوصيري، ومحمد الزمرلي، ومحمد سعيد المسعودي، ومحمد الضاوي، ومحمد الطاهر الزاوي، ومحمد العالم الكراتي، ومحمد فرحات الزاوي، ومحمد الفقيه حسن، ومختار الشكشوكي، ومصطفى الخازمي، ومصطفى بن زكري، ومصطفى الهوني، ثم من خلال تلاميذ تلاميذه من أمثال العلماء المشايخ: علي الغرياني، وعلي المسلاتي، ومحمود المسلاتي، ومحمد خليل القماطي، والمهدي أبو شعالة، وعمر الجنزوري، وسالم بوكر، وغيرهم¹.



الخاتمة

نخلص في هذا البحث إلى بعض النتائج الأساسية:

1. التقلبات السياسية والاجتماعية التي حدثت أثناء الحكم العثماني بفراته المختلفة لم تؤثر في المذهب الأساسي المعتمد عند أهل البلاد.
2. دخول المذهب المالكي إلى ليبيا كان على أيدي أهل البلد، وتداخل في هويتهم، وتوارثوه جيلاً بعد جيل، ونرجح هذا السبب لتمسك أهل البلاد بالمذهب طيلة تاريخهم.
3. لم يؤثر القضاء والفتيا في الدولة العثمانية على انسلاخ أهل البلد عن مذهبهم؛ بل زادهم تمسكاً به ومحافظة عليه.

¹ مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

4. أن للمذهب المالكي مكانة عند أهل البلد استقر فيهم وترسخ وانتشر بينهم رغم ما مر من متغيرات ومؤثرات.
5. للعلماء ورجال المذهب أثرهم الواضح والمهم في المحافظة على المذهب من خلال تعليمه والتأليف فيه وإثرائه العلمي وإفتاء الناس به.
6. حفظ المؤسسات التعليمية والمساجد وحلق العلم للمذهب والإسهام في استمراره من خلال تعليمه، كان له الأثر الأكبر في إبراز المذهب المالكي والمحافظة عليه.

وصلى الله وسلم وبارك على النبي المصطفى

-تم بحمد الله-

المصادر والمراجع

- أبو عجيلية، محمد الهادي (2013). سياسة حكام الأسرة القرمانلية وأثرها في ظهور وتطور الحياة العلمية في إيالة طرابلس الغرب، ط الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
- أبو فارس، حمزة (2001). أضواء على جوانب من حياة ليبيا العلمية، ط الأولى، منشورات ELGA، مالطا.
- أبوفارس، حمزة (1991). المدرسة الفقهية المالكية في ليبيا خلال القرون الأولى للهجرة، بحث مقدم لملتقى المذهب المالكي المنعقد بالجزائر العاصمة.
- اسحيم، أحمد مصباح (د.ت). حياة الكتاتيب وأدبيات التعليم الديني في ليبيا، مجلة أصول الدين.
- الأنصاري، أحمد ابن الحسين (1994). نفحات النسرير والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، ط الأولى، تحقيق: عزب، محمد زينهم، دار الفرجاني، طرابلس، ليبيا.
- الباروني، عمر محمد (1952). الأسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، مطبعة ماجي، طرابلس، ليبيا.
- البلوشي، علي (2007). تاريخ معمار المسجد في ليبيا في العهدين العثماني والقارمانلي 1551-1911م، ط الأولى، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا.
- الرزوقي، جمعة محمود (1998). تراجم ليبية، ط الأولى، دار المدار الإسلامي، بنغازي، ليبيا.
- الزاوي، الطاهر أحمد، (2004). أعلام ليبيا، ط الثالثة، دار المدار الإسلامي، بنغازي، ليبيا.

- الزاوي، الطاهر (1970). ولاية طرابلس من الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، ط الأولى، دار الفتح، بيروت، لبنان.
- الشريف، ناصر الدين (1999). الجواهر الإكليلية في أعيان علماء ليبيا من المالكية، ط الأولى، دار البيارق، عمان، الأردن.
- النجار، جميل موسى (2002). السياسة التعليمية العثمانية وانعكاسها على ولاية طرابلس الغرب من عهد الوالي أحمد عزت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، 1857-1911م. مجلة جامعة الملك سعود، م 14، الآداب (1)، ص: 55-86.
- بروشين، نيكولاي (2001). تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ط الثانية، تحقيق: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان.
- حماد، أميدة (2016). فاعلية القبيلة بطرابلس الغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، المجلة الليبية العالمية، ع 9.
- رشدي، راسم (1953). طرابلس الغرب بين الماضي والحاضر، ط الأولى، طرابلس.
- روسي، إتيوري (1991). ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ط الثانية، ترجمة: خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر.
- صابان، سهيل (2000). المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، م 1، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية.
- عربي، فتحي جمعة (2014). المذهب المالكي وتسريه إلى المغرب العربي الإسلامي، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، مج 4، ع 7.
- عباض، القاضي (د.ت). ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ط الثانية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
- عيسى، عفاف (2013). المرأة في المجتمع الليبي خلال العصر العثماني الثاني، ط الأولى، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، طرابلس، ليبيا.
- فراج، بدر إبراهيم (د.ت)، دور الدولة العثمانية في نشر المذهب الحنفي في إفريقيا.
- كورو، فرانشكو (1984). ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ط الأولى، ترجمة: خليفة التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا.
- مسعود، مسعود عبدالله (2013). ملامح الحياة الفكرية والثقافية في ليبيا أواخر الحكم العثماني حتى الاحتلال الإيطالي سنة 1911م، المجلة الجامعة، م 3، ع 15.

ناجي، محمود (1970). تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة: الأسطى، محمد وأدهم، عبدالسلام، ط الأولى، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا

المواقع الإلكترونية:

الزريقي، جمعة (2009/8/8م). مقال المذهب المالكي، نشأته وانتشاره في شمال إفريقية ومساهمة علماء ليبيا في خدمته، على الرابط

[\[https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=321342\]](https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=321342)

عميرة، عائد. مقال كيف حكم العثمانيون ليبيا لأكثر من 3 قرون، على الرابط

[\[https://www.noonpost.com/content/22498\]](https://www.noonpost.com/content/22498)

سعدالله، أبو القاسم. كتاب تاريخ الجزائر الثقافي، على الرابط [\[https://history.ly/ar\]](https://history.ly/ar).

ليبيا. نظرة تاريخية، على الرابط

<https://elmoulatothman.wordpress.com/2011/02/25/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9>

مجلة تاريخ ليبيا. على الرابط [\[https://history.ly/ar\]](https://history.ly/ar).

مدرسة عثمان باشا المالكيّة، "مجلة الوعي الإسلامي" مجلة كويتية شهرية، على الرابط:

<http://alwaei.gov.kw/volumes/557/doors/Pages/manarat.aspx>